حديث صريح لوزير العمل عن مأساة الحركة التعاونية في البلاد

خرجنا من عنق الزجاجة

هذه هي الحلول التي توصلنا إليها لإنقاذ جمعية مدينة عيسى من هاويتها

لن نتردد في بتر أي عضو لا يمكن اصلاحه.. ولن نسمح بالعواطف والشعارات

كتب: لطفي نصر

في اجتماع مطول دعا إليه وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي الشعلة عقد بالأمس في قاعة الاجتماعات الملحقة بمكتب الوزير بمبنى الوزارة وحضره السيد صادق الشهابي وكيل الوزارة المساعد للشئون الاجتماعية.. وأعضاء مجلس الادارة المؤقت لجمعية مدينة عيسى وأعضاء لجنة الرقابة والاستاذ عبدالعزيز الكوهجي مدير عام أسواق المنتزه.. والاستاذ عزت عبدالنبي مستشار الوزير وجميع المسئولين عن الحركة التعاونية بالوزارة وعدد من ممثلي الصحافة.. تم طرح قضية الحركة التعاونية في البحرين بكل جوانبها.. والحلول التي تم التوصل اليها لإنقاذ جمعية مدينة عيسى من هاويتها.. أو ماساتها..

نظام جديد للتعاونيات بعد إنشاء المحافظات

نشكر أسواق المنتزه التي قامت بدور مشرف

وطرح الوزير الحلول التي تم اتخاذها مع الجمعيات الخاسرة الأخرى مشيرا الى الحلول الأخرى التي سيتم اتخاذها في المستقبل.. وأشار الى الدور المنتظر للحركة التعاونية في البلاد والسياسة او الفلسفة الجديدة التي ستتعامل الوزارة على أساسها مع التعاونيات في المستقبل.

أعلن الوزير انه تم انقاذ جمعية مدينة عيسى من التصفية وحمايتها من اشهار افلاسها حماية لحقوق الدائنين والمساهمين في الجمعية وجميع الأطراف الأخرى.. وقد قامت أسواق المنتزه بالدور الأكبر في هذا الخصوص.

وقال الوزير: لقد خرجنا من عنق الزجاجة بجهود العديد من الأطراف وعلينا الآن أن ننطلق بالحركة التعاونية الى آفاق أرحب وفقا لأساليب عمل صحيحة بعيدة عن الشعارات والعواطف.. ولن نتردد في بتر اي عضو يثبت عدم امكانية اصلاحه او انحرافه وتنكبه للطريق الصحيح.. ويجري الآن وضع قانون التعاون الجديد لعلاج كل الثغرات والمشاكل التي سببت المرض العضال الذي يشكو منه الجسم التعاوني في البلاد.. وهناك تفكير في دمج الجمعيات في كل محافظة بعد إعلان نظام المحافظات على أن تتخصص كل جمعية في فرع من الفروع حيث لن يقتصر الأمر على التعاون الاستهلاكي..

وقال الوزير والحاضرون في الاجتماع الكثير والهام حول هذه القضية فماذا قالوا؟

* بداية الحوار

بدأ الوزير الاجتماع بالترحيب بالحاضرين ورجال الصحافة والاعلام ثم قال: ان هذا الاجتماع يأتي استمرارا لحوارنا الدائم الذي بدأ منذ فترة حول الجمعيات التعاونية في البلاد وخاصة جمعية مدينة عيسى وما وصلت اليه الأمور.. فقد عقدنا العديد من اللقاءات المكثفة وذلك على ضوء قرار مجلس الوزراء بضرورة الاهتمام بالحركة التعاونية في البلاد وتصحيح مسارها وذلك بهدف تحقيق الأهداف المرجوة منها وانقاذ الجمعيات التي تسمح أوضاعها بهذا الانقاذ وحل الجمعيات التي قد يؤدي بقاؤها الى مزيد من الاضرار لمصالح المساهمين والأطراف الأخرى ومنهم الدائنون.

ثم قال الوزير: لقد بدأنا الاهتمام بجمعية مدينة عيسى من خلال عدة منطلقات انطلاقا من اهتمام سمو رئيس الوزراء بهذا الموضوع بهدف الحرص على مصالح المساهمين والدائنين والحفاظ قدر الامكان على مسيرة الحركة التعاونية مادامت لا تضر بمصالح الأطراف الأخرى.

وقال: وعلى هدي هذا التوجه وعلى أساس قرار مجلس الوزراء اجتمعنا واتخذنا جملة من القرارات ومنها اعفاء مجلس ادارة جمعية مدينة عيسى مركزين على هذه الجمعية باعتبارها كانت البذرة التعاونية الأولى التي ترعرعت فيما بعد وتسببت في العديد من الجمعيات الأخرى في البلاد حيث كانت الأمل الذي علقت عليه امكانيات النجاح مستقبلا.

وأضاف الوزير: ان المشكلة التي تعانيها هذه الجمعية كانت من أكبر المشاكل وأكثرها تعقيدا وديونها كانت أكبر من ديون أية جمعية أخرى لذا كان علينا ان نبدأ بها فكانت خطوة اعفاء مجلس ادارتها السابق بهدف ادخال أفكار ودماء وتوجهات جديدة والعمل من منطلق جديد لا يرتبط بالسابق ولا يحاول الدفاع عنه.

* لا مخالفات

وأكد الوزير عبدالنبي الشعلة: اننا لم نسجل أية مخالفات مالية تتعلق بأمور جمعية مدينة عيسى.. وانما كان سبب ما حدث هو ان القائمين على الجمعية اجتهدوا ولكنهم لم يوفقوا في اجتهاداتهم نظرا لغياب الخبرة والممارسة السابقة لمثل هذا النشاط.

وقال: ان كل القرارات والاجراءات والتصرفات التي اتخذتها مجالس ادارة الجمعية السابقة عرضت على الجمعيات العمومية وأبرأت ذمتها.. وان هذه الجمعيات العمومية هي التي تعين مدقق الحسابات والمدقق يقوم بواجبه من خلال فحص جميع التصرفات المالية لمجلس الادارة ويعرض تقريرا بنتائج الفحص على الجمعية العمومية التي توافق عليه وتبرىء ساحة مجلس الادارة.

وقال: من الناحية القانونية فان تصرفات جميع مجالس الادارة السابقين سليمة ولم يرتكبوا اي تقصير أو اخلال أو تجاوزات.. وانهم قد حاولوا بقدر الامكان أن يبذلوا كل ما في وسعهم واحسنوا النوايا ولكن التوفيق لم يحالفهم.

وقال: ولذا تم تعيين مجلس جديد لجمعية مدينة عيسى حسبما تقتضيه الأنظمة والقوانين.. وتم تدعيم هذا المجلس بمؤسسة تدقيق تم تعيينها من قبل الوزارة لكي تتولى دراسة الوضع واعداد التقارير وهي مؤسسة صاحبة خبرة كبيرة.. كما عينت لجنة للرقابة عرف عن أعضائها الحرص والاهتمام بالمصلحة العامة.. وجرى العمل بشكل مشترك بين المجلس الجديد وشركة التدقيق ووزارة العمل.

* الحلول

وأضاف وزير العمل والشئون الاجتماعية.. وبعد استعراض كافة الاقتراحات والحلول المطروحة وعقد لقاءات مكثفة مع الدائنين بما في ذلك بنك البحرين والكويت وبنوكو وعدد من المؤسسات ورجال الأعمال.. أبدى كل الدائنين بلا استثناء كل تفهم وتعاون واستعداد للتوصل الى حلول تقلل من حجم رقعة الضرر الذي كان متوقعا ان يحدث.

وقال: وهنا أود أن أوضح ان هناك جهودا مكثفة قد بذلت من أجل الحل.. وفي نهاية الأمر برز طرف جديد للمشكلة من خلال عرض مسألة الاستفادة من جمعية مدينة عيسى على مجموعة من المؤسسات العاملة في هذا المجال في البلاد.. وأرسلت لهم الطلبات بالفعل واستلمنا المزايدات من الجميع.. ووجدنا ان العرض الذي تقدمت به أسواق المنتزه كان هو الأفضل.

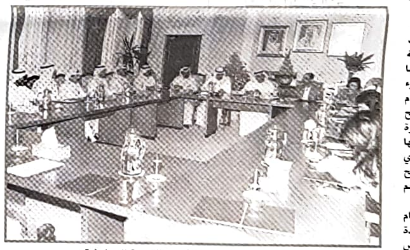
○ وزير العمل يتحدث عن ماسات الحركة التعاونية ○

* أسس الاتفاق

وقال الاستاذ عبدالنبي الشعلة: ان الأسس العامة للاتفاق بين جمعية مدينة عيسى وأسواق المنتزه تقوم على ما يلي:

ان تبقى جمعية مدينة عيسى قائمة.. ولذا لم ولن يتم حلها ـ وأن تتوقف الجمعية عن نشاط بيع المواد الاستهلاكية ـ وان تباع جميع البضائع المعروضة على الأرفف دون خسارة على أسواق المنتزه ـ ان تقوم أسواق المنتزه باستئجار المبنى الرئيسي للجمعية بمدينة عيسى وإدارتها إدارة كاملة كفرع من فروع أسواق المنتزه ولمدة ١٢ عاما.. وكل ذلك في سبيل ان تقوم أسواق المنتزه بتسديد ديون الجمعية.

ثم قال: ومعنى ذلك ان المركز أو المقر الأول للجمعية قد انتهى وتم بيعه بالكامل الى أسواق المنتزة.. ولم يعد لجمعية مدينة عيسى وجود فيه.. والمكان مؤجر للجمعية بموافقة وزارة الاسكان وعن طريقها.

وقال: ومعنى ذلك ان الجميع قد تعاونوا مع الجمعية واظهروا مرونة كبيرة في ذلك.. اذن بقي لدى الجمعية مقرها في جرداب وهو مؤجر وتستفيد الجمعية به.. كما بقيت محطة المحروقات بطاقمها وموظفيها الذين يشكلون الجهاز الاداري الباقي للجمعية وتدفع الجمعية رواتبهم.

وقال: وهنا لا يسعني الا ان أتوجه بالاشادة والشكر لأسواق المنتزه على موقفها المشرف ونتمنى للقائمين عليها كل التوفيق في هذه الخطوة..

وأضاف الوزير: وبهذه الخطوة ستتوفر لمدينة عيسى خدمات متميزة من خلال أسواق المنتزه.. وقد قررت ادارة أسواق المنتزه توفير ميزة خاصة للمساهمين في الجمعية من خلال صرف بطاقات خاصة يحصلون على خصم خاص بمقتضاها تقديرا لدور المساهمين.

وقال: وبهذه الخطوة استطعنا تحقيق هدف عدم اشهار افلاس جمعية مدينة عيسى.. وحافظنا على اسمها كأول جمعية تعاونية في البلاد، وحافظنا على حقوق الدائنين وحميناهم من الضرر الذي كان يمكن ان يلحق بهم لو أشهر افلاس الجمعية.. ونعمل الآن على أن نحافظ على حقوق المساهمين بقدر الامكان وان نقدم لهم ما يستحقون من فوائد وهذا هو التحدي الذي نقوم به الآن..

والآن فان جمعية مدينة عيسى ليست عليها خسائر وليست عليها ديون.. وغير مطالبة بأي تكاليف.. ووراءها أشخاص مخصلون.. واستطعنا ان نعيد الثقة في المسيرة التعاونية.. كما توصلنا لصيغة لتصحيح أوضاع الجمعيات الأخرى.. وتبقى الجمعية في محطة المحروقات الى ان يعود لها دورها الجديد.

* لن نتحرك بعاطفية

وقال وزير العمل والشئون الاجتماعية لن نسمح بعد ذلك بتكرار الأخطاء.. ولن نتحرك بعد ذلك بعاطفية.. والآن خرجنا من عنق الزجاجة.. ولن نسمح بترديد الشعارات.. وليس أمامنا الا كل عمل جاد.

قلت: هناك جمعيات تسير الآن نحو المنزلق وحققت خسائر.. كيف نضمن لها ألا تسقط في نفس الهاوية وخاصة جمعيتي المحرق والرفاع وغيرهما أيضا؟

اجاب الوزير: هناك محاولات وحلول مقترحة لمثل هذه الجمعيات سيتم الاعلان عنها خلال الأسابيع القادمة.. ونحن حريصون على إطلاع الصحافة على كل شيء اولا باول.. كما يجب على الصحافة ان تقوم بدورها في هذا المجال.

وقال: لسنا غافلين عن شيء.. فنحن نتابع ونزور الجمعيات.. وقد بدأنا خطوات العلاج في جمعية مدينة حمد حيث اغلقنا المركز الرئيسي للجمعية وحولناها الى قاعة لاقامة الاحتفالات في المناسبات لأن المنطقة تحتاج فعلا الى مثل هذه القاعة لإقامة المعارض والمناسبات السعيدة وغيرها.. وانحصر نشاط الجمعية على المحل الموجود بالقرب من سوق واقف.

وقال: وبالنسبة لجمعية جد حفص تم الغاء فرع الاسكان لترشيد انفاقها.. وجمعية الدراز وصلت الى مرحلة جعلت الجمعية نفسها تتقدم بطلب الحل وهناك حوار حول الاجراءات المتعلقة بحلها، واتخذنا الاجراءات الخاصة بحل جمعيتي سترة.. الاستهلاكية.. وصيد الأسماك.

* الحل لم يكن سهلا

لماذا تلجأون الى الحلول السهلة مثل التقليص والتصفية؟..

أجاب الوزير ان حل أية جمعية وخاصة الحلول التي تمت بالنسبة لجمعية مدينة عيسى لم تكن سهلة.. لقد كانت عملية قيصرية صعبة جدا.. وكان كل همنا ألا تمس حقوق اي طرف.. فقد كان الحل سحريا.. فماذا كنا نفعل بالنسبة لجمعية مدينة عيسى وقد خسرت ٢ مليون دينار هو كل رأسمالها؟

وقال: لن نتردد في بتر اي جزء لا يمكن اصلاحه.. فإعلان جمعية أو فرع أو مؤسسة أو بنك تعاني من مشاكل يمكن ان تضر الآخرين أمر طبيعي جدا فإعلان أو بتر الجزء لا يضر الجسم.. بل ان البتر يحافظ على بقية المؤسسات.. لقد كانت جمعية مدينة عيسى مدانة لـ١٢٦ دائنا.. لذا علينا ان نعالج الأمور من منطلقات عملية وليس من منطلقات عاطفية.. ولم يكن من الممكن الحصول على حلول أفضل.. والمشكلة كلها تكمن في ان جمعية مدينة عيسى بدأت في ظروف وأوضاع معينة وهذه الأوضاع تغيرت ولم تتغير معها الجمعية.. فمثلا جمعية الحد ناجحة وحققت أرباحا في حدود ٧٠ الفا ولكنها تريد تنفيذ توسعات تتكلف مئات الألوف فرفضنا ذلك.

* تسوية القضايا المرفوعة

□ هناك قضايا مرفوعة أمام المحاكم على جمعية مدينة عيسى.. فماذا تفعلون حيالها؟

○ هذه القضايا سيتم تسويتها مادامت أسواق المنتزه ستسدد الديون.. والخلاف الباقي هو حول كيفية الدفع.

وقال: ان مجلس الادارة الحالي مدته سنة واحدة وحتى ديسمبر القادم وهم يتمتعون بكامل الثقة واذا اقتضى الأمر التمديد لن نتردد من اجل مصلحة الجمعية.

* سد الثغرات

□ كيف ستعملون على سد الثغرات التي حدثت بسببها كل هذه المشاكل من أجل المستقبل؟

○ الآن ندرس قانون التعاون ويخضع لدراسات شاملة وهدفنا سد كل الثغرات.. وكذلك تطوير نظام المراقبة على الجمعيات.. ونحن نتمسك بالمسيرة التعاونية ولكن يجب ان تسير وفق أسس صحيحة وليس على أساس العواطف والشعارات.

وقال: اننا لن نلغي السماح بتأسيس جمعيات جديدة.. مسموح للراغبين بالتقدم الينا بدراسات جدوى كاملة.

□ هل ما تم بالنسبة لجمعية مدينة عيسى يرضي المساهمين؟

○ ليس في الامكان أفضل مما كان.. وكانت كل حقوقهم ستضيع لو أعلن افلاس الجمعية.. ونحن في طريقنا الى جلب حوافز ومزايا لهم وقد بدأتها أسواق المنتزه من خلال الخصومات الخاصة على مشترياتهم.. ولو كانت قد أفلست الجمعية فسيكونون مدينين ويطالبون بتحمل سداد جزء من هذه الخسائر والآن بقي دخل ايجار فرع جرداب ودخل محطة المحروقات من أجلهم.

يوسف نجم: كانت جمعية مدينة عيسى الرائدة.. وان توجه الوزارة بعد انشاء المحافظات نحو دمج الجمعيات في كل محافظة.. ولن يقتصر نشاط الجمعيات على المواد الاستهلاكية.. فسوف تتخصص كل جميعة في فرع معين مثل الأثاث واللوازم المنزلية.. الاسكان وايجارات.. الصناعات.. الخ.

وقال: لابد من هذه الحلول.. فتوجد ١١ جمعية في البلاد.. جمعيتان فقط هما الناجحتان والباقي جمعيات فاشلة أو خاسرة.. ولابد من الحلول والتطوير الذي شرعت الوزارة في الاعداد له.

أحمل الصحافة المسئولية

وقال الوزير: اننا في حاجة الى تطوير مفهوم التعاون لدى المجتمع.. والكشف عن الممارسات أولا باول.. وللأسف الشديد فان الخطاب الاعلامي لم يتطور لمواجهة متطلبات الحركة التعاونية.. كما ان القائمين على الحركة التعاونية أيضا لم يتطوروا.. ولابد للخطاب الاعلامي ان يتطور وان تقوم الصحافة بدورها الحقيقي في هذا المجال.. وانا لست المنقذ لهذه الحركة من وأدها.

وقال: دعوت لجنة التنسيق بين الجمعيات للاجتماع فلم يحضروا.. ودعوت المطالبين بإنشاء اتحاد تعاوني فلم يحضروا أيضا.. والآن يتهموننا بالعرقلة عندما نرفض مشروعا ليس له ما يبرره أو يسانده.. مثل مشروع التوسعات في جمعية الحد.. والتحدي الذي نواجهه ان التعاون نشاط تعاوني ولكن يلزم لنجاحه توخي أسس تجارية صحيحة.. وفي التطوير الجديد ستقل مساحة التطوع.. وسيكون للوزارة دور أكبر في الرقابة.. وستزيد الحوافز للقائمين على الحركة.. ونحن مازلنا في مرحلة اعداد مسودة القانون الجديد للتعاونيات.

* في الختام

وفي الختام وجه وزير العمل الشكر وكل التقدير الى مجلس الادارة المؤقت الذين قاموا بجهد كبير في محاولة الانقاذ.. وقامت لجنة الرقابة بدور جيد.. وكذلك فريق العمل في الوزارة برئاسة الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية الاستاذ صادق الشهابي الذين كثفوا اجتماعاتهم صباحا ومساء.. والشكر أيضا الى شركة جواد حبيب ـ وبنوكو وبنك البحرين والكويت وبنك الاسكان وجميع الدائنين والغرفة التجارية وأسواق المنتزه مع تمنياتنا لها بالتوفيق في هذه المهمة كما أشكر الصحافة من خلال اصرارها على عرض القضية بشكل مكثف ولاحقونا بإثارتهم لها في كل يوم.

وهنا تحدث السيد عبدالعزيز الكوهجي فشكر الوزير.. كما عبر عن الاعتزاز بالحل الذي تم التوصل إليه وهو الحل الأمثل الذي عمل على حماية حقوق جميع الأطراف.

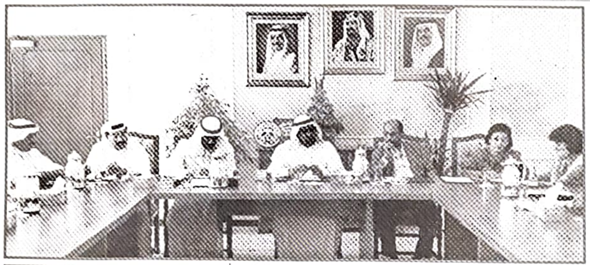

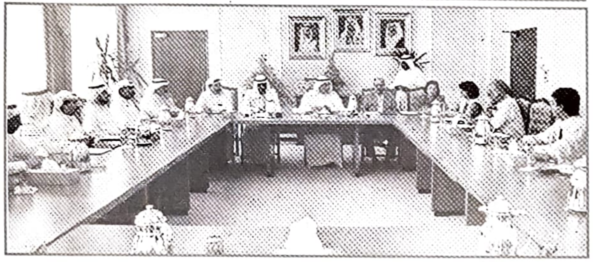
○ وزير العمل يجيب على كافة التساؤلات ○

إفتح و إربح